المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
---
الوزير
27 س 3

5 دجنبر 2013

**إلى السادة:**

**الرؤساء الأولين بمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها.**

**الرؤساء الأولين بمحاكم الاستئناف الإدارية**

**الرؤساء الأولين بمحاكم الاستئناف التجارية والوكلاء العامين للملك لديها**

**رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها**

**رؤساء المحاكم الإدارية**

**رؤساء المحاكم التجارية ووكلاء الملك لديها**

**الموضوع:** حول تحديث الإدارة القضائية.

**سلام تام بوجود مولانا الإمام**

**وبعد،**

لا تخفى عليكم الأهمية التي يحظى بها موضوع تحديث الإدارة القضائية ضمن الأوراش الكبرى التي انكبت عليها هذه الوزارة منذ مدة في إطار ورش إصلاح منظومة العدالة ببلادنا.

وإيمانا بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه تحديث الإدارة القضائية على مستوى تحسين التدبير اليومي للملفات، وسير القضايا وتمكين المتقاضين من تتبع قضاياهم بالشكل الذي ينعكس ايجابيا على مستوى أداء وفعالية جهاز العدالة، فقد شكلت الوزارة لهذه الغاية لجنة المركزية تتكون من:

- مدير الشؤون المدنية.
- مدير الشؤون الجنائية والعفو.
- مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.
- مدير الموارد البشرية، بالإضافة إلى بعض مساعديهم.

ومن بين الأولويات التي يرجى تحقيقها:

1- العمل على تسجيل جميع القضايا في البرنامج المعلوماتي ومطابقته الفورية مع السجلات الورقية.

2- التضمين والتحيين الفوري للقرارات القضائية انطلاقا من الجلسات المحاكم.

ولهذا الغرض أدعوكم لتشكيل لجن محلية على مستوى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية تتكون من:

- المسؤولين القضائيين.
- المسؤولين عن كتابة الضبط بالرئاسة والنيابة العامة.
- قضاة وموظفي وتقنيين يعينون خصيصا لهذه الغاية.

تتولى مهمة التتبع والمواكبة وتقديم الدعم من أجل العمل على تضمين الملفات النظام المعلوماتي وتحيينها بشكل متواصل.

ولتذليل الصعاب وإيجاد الحلول التي قد تعترض المحاكم في هذا الشأن، فإنه يمكن التواصل مع اللجنة المركزية من خلال ممثلي مديريات هذه الوزارة، وفق ما يلي:

1- .....، ممثل مديرية الشؤون الجنائية و العفو، رقم الهاتف: .....

2- .....، ممثل مديرية الشؤون الجنائية والعفو، رقم الهاتف:.....

3- .....، ممثل مديرية الدراسات والتعاون والتحديث، رقم الهاتف:.....

4- .....، ممثل مديرية الموارد البشرية، رقم الهاتف: .....

هذا، وقد تم تحديد تاريخ 31 دجنبر كأجل أقصى لتسوية الوضعية بالنسبة لإدخال الملفات برسم السنة الجارية 2013 إلى البرنامج المعلوماتي لتوافق السجلات الورقية، بالإضافة إلى التحيين الفوري للجلسات. **والسلام**.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد